

٢٥ الف فلس كويتي

الشهرية للأطفال المعاقين ٢٥ ديناراً (دفعة واحدة) ولموظفي الحكومة !!!

حزنت لحال آلاف العائلات التي شاء سوء حظها أن يكون لديها ابن أو ابنة أو أكثر مصاب بأعاقة معينة، وعجزت تلك الأسر عن توفير أدنى متطلبات الحياة لمن لديها من أطفال معاقين من تعليم وتربية وترفيه بعد أن رفعت كافة أجهزة الدولة السياسية والاجتماعية والتعليمية والتربوية يدها عن مسألة توفير هذه الحقوق لأولادهم فلذات أكبادهم.

يلومنا البعض على إصرارنا على الكتابة في هذا الموضوع ولسان حالهم يقول : لا فائدة من الكتابة فمشكلتك ومشكلة آلاف العائلات التي تعاني من مثل ما تعاني منه سوف لن تحل أبداً، وأن من الصعب على مجتمع (لايعرف) ما هي حقوق الإنسان أصلاً دع عنك مسألة (الإيمان) بها، أن يتجاوب مع معاناة الكثير من هذه الأسر والتي عجزت الدولة بكافة إمكاناتها عن توفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة اللائقة لأبنائها.

أحمد الصراف

بدأت ابتسامة باهتة على وجهي وانقلبت إلى ضحكة ساخرة، وانتهى الأمر بي والدموع تملأ عيني لدى ما وصل اليه الإنسان من رخص في وطن المال والنفط والكونكريت والحديد والطرق السوداء ولصوص المال العام والخاص.

قررت (الدولة) زيادة علاوة الطفل المعاق من ٥٠ ديناراً إلى ٧٥ ديناراً وركز الخبر المنشور في الصحف اليومية على أن الزيادة بلغت ٥٠ بالمائة ويالها من نسبة عالية على الورق ويالها من زيادة تافهة في الواقع!

شاءت الظروف أن يولد ابننا البكر معاقاً، وكان ذلك منذ ١٧ عاماً، تعاونت ووالدته في السفر به وعرضه على عشرات الأطباء في عشرات الدول والمدن، ساعدتني إمكاناتي المادية في توفير حد معقول من العلاج والتعليم المناسبين له، ووصلت تكاليف ذلك إلى مئات الوف الدنانير خلال السنوات ١٧ الماضية، وكان البديل عن ذلك تركه في البيت ليكبر ويصبح عائلة على أسرته وعلى الدولة أيضاً، وسيفقى دون تربية أو تعليم مناسبين. وبعد كل ذلك تأتي (الدولة) وتعلن عن زيادة العلاوة